

العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر ومملكة الدنمارك  
في نظر القنصل لودلف هامكين (1746-1751م)  
Trade relations between the Algerian state and the Kingdom  
of Denmark in the eyes of Consul Ludolf Hammeken.  
(1746-1751)

اسم ولقب المؤلف المرسل: صرهودة يوسف- sarhouda yousfi صص 229-248  
الدرجة والعنوان المهني: أستاذ محاضر في التاريخ الحديث- جامعة باجي مختار- عنابة.  
البريد الإلكتروني: [yousfisarhouda@gmail.com](mailto:yousfisarhouda@gmail.com)

تاريخ استقبال المقال: 2019/12/07 تاريخ المراجعة: 2020/01/20 تاريخ القبول: 2020/02/20

ملخص: يهدف هذا المقال الموسوم بـ"العلاقات التجارية بين إيالة الجزائر ومملكة الدنمارك في نظر القنصل لودلف هامكين Ludolf Hammeken (1746-1751م)" إلى التعريف بأهم ركائز العلاقات التجارية بين الإيالة والمملكة التي تعرّض لها لودولف هامكين؛ أول قنصل يمثل الإتحاد الدنماركي الترويجي في إيالة الجزائر؛ الذي عُيّن بعد توقيع معاهدة السلام والصداقة بين الجزائر والدنمارك سنة 1746م، بين داي الجزائر إبراهيم باشا وممثل كرستيان السادس ملك الدنمارك والترويج، وستعرض للموضوع من خلال مجموعة الرسائل الشبيهة بالتقارير حول الإيالة التي بلغت ثمانين رسالة، موجّهة لغرفة التجارة، وتعرض فيها لعدّة نقاط مهمة تخصّ مداخل خزينة الإيالة من الهدايا التي تقدّمها الدول الأوروبية، والهدايا التي يقدمها داي الجزائر لملك الدنمارك، وقد عمل لودولف هامكين على رعاية مصالح مملكة الدنمارك والترويج في الجزائر، وعقد الصفقات التجارية التي كانت تتمّ مع الفاعلين الاقتصاديين، وهم حسب تقاريره الداي والمهود الذين كان لهم الأثر الواضح في اقتصاد الإيالة، والقناصل، وبخاصّة قنصلي فرنسا والسويد.

وللحفاظ على مصالح الدنمارك التجارية في الجزائر قدّم القنصل هامكين مجموعة من المقترحات في أكثر من رسالة أهمّها: تقديم الهدايا في موعدها المحدّد، وتفادي التأخير، كما اقترح منافسة قنصل السويد بتقديم أفضل المنتوجات الدنماركية،

وإرسال العتاد الحربي الذي تطلبه سلطة الإيالة، وبالمواصفات التي يطلبها الداي، كما أشار في أكثر من رسالة إلى السلع التي يجب توريدها للجزائر، وقام القنصل بعقد عدّة صفقات في الإيالة بالعملة الإسبانية البياستر.

الكلمات المفتاحية: تجارة- إيالة الجزائر- قنصل- الدنمارك- امتيازات- لودلف هامكين- اليهود- الداي- السويد- هدايا.

**Abstract:** *This article, tagged with "Trade relations between the Algerian state and the Kingdom of Denmark in the eyes of Consul Ludolf Hammeken. (1746-1751) " to introduce the most important pillars of trade relations between the Ayala of Algeria and the Kingdom to which Ludolf Hammeken the first consul representing the Danish-Norwegian Union in Algeria, was appointed after the signing of the Treaty of Peace and Friendship between Algeria and Denmark 1746, between Dey of Algeria Ibrahim Pasha, The representative of Christian VI of Denmark and Norway kingdom, and we will be exposed to the topic through the series of letters similar to reports on the mandate, which amounted to 80 letters addressed to the Chamber of Commerce, in which it presents several important points: the income of the treasury of the Ayala from gifts provided by European countries, and gifts provided by the Dey of Algeria for the King of Denmark, Ludolf Hammeken worked to take care of the interests of the Kingdom of Denmark and Norway in Algeria and to make trade deals with economic actors, namely, The Dey, the Jews who had a clear impact on the economy of the Ayala and consuls, especially the Consuls of France and Sweden.*

*In order to preserve Denmark's commercial interests in Algeria, Consul Hammeken made a series of proposals in more than one letter, the most important of which is: to give gifts on time and avoid delays, as he suggested competing with the Consul of Sweden to provide the best Danish products, and to send the military equipment requested by the Authority, With the specifications requested by The Dey of Algeria, as he pointed out in more than one letter to the goods to be supplied to Algeria, the consul made several transactions in the Spanish currency Of piaster.*

**Keywords:** Trade- Algeria- Consul- Denmark- Privileges- Ludolf Hammeken- Jews- Day- Sweden- gifts.

مقدمة: وقّعت إيالة الجزائر مع مملكة الدنمارك والترويج سنة 1746م بين الداي إبراهيم باشا (1745-1748م) المعروف في الكتب باسم إبراهيم كوجوك أو "كوتشوك"<sup>1</sup> وممثل ملك الدنمارك والترويج كرستيان السادس، وتحتوى تلك المعاهدة على اثنين وعشرين بنداً، وترتيبات بنودها متشابهة بترتيبات المعاهدة مع السويد، وبموجبها مُنحت

صلاحيات عدّة للقنصل الدنماركي في الجزائر أهمّها: البند السادس عشر الذي ينصّ على أنّ القنصل هو الذي يفصل في التّزاع بين الدانماركيين في الجزائر<sup>2</sup>.

ويعتبر لودولف هامكين (Ludolf Hammeken) أوّل قنصل يمثّل الإتحاد النرويجي الدنماركي في إيالة الجزائر، وأقام فيها من 1746 إلى 1751م، وكتب مجموعة من الرّسائل إلى أطراف مختلفة في الدنمارك والنرويج وصل عددها إلى 80 رسالة شبيهة بالتقارير حول إيالة الجزائر؛ إذ تعرّض فيها لعدّة نقاط مهمّة تخصّ طبيعة صادرات وواردات إيالة، بالإضافة إلى الهدايا التي تتلقاها، كما تعرّض للشخصيات الفاعلة في تجارة إيالة.

وتعدّ هذه الرّسائل مادة خام لدراسة الوضع الاقتصادي كما وصفه هامكين، وسنحاول في هذا المقام التّعرّض للجانب التجاري لإيالة الجزائر، وذلك من منطلق التّساؤلات الآتية: كيف نُوظّف هذه الرّسائل في كتابة تاريخ العلاقات التجاريّة بين مملكة الدنمارك وإيالة؟ وما هي المقترحات التي قدّمها القنصل للسلطات التي يمثّلها للحصول على امتيازات تجاريّة في الجزائر؟

1- التّعريف بعينة الدّراسة: للإجابة عن الإشكاليّة كان لزاما علينا اختيار عينة تخدم هذه الدّراسة، حيث لجأنا إلى مجموعة رقم 3190، وتحتوي هذه المجموعة على معطيات تُثرى الموضوع من جوانب عدّة أهمّها قوائم الهدايا التي تمنحها الدّول الأوروبيّة للجزائر مقابل السّلام والصّدقة، وأهمّ الوثائق التي اعتمدها في هذا المقام الوثيقة رقم 451، وهي عبارة عن قائمة بالعتاد الذي قدّمته مملكة الدنمارك لإيالة، والوثيقة 453، وتحتوي كذلك على المعدّات التي قدّمت كهدية من مملكة الدنمارك لإيالة، إلى جانب الوثائق الموجودة في الملفّ الثّاني من هذه المجموعة؛ إذ تحوي نماذجًا من الجوازات الممنوحة من قبّل الدّاي لبعض السّفن الأوروبيّة، إلى جانب رسائل أوّل قنصل نرويجي في إيالة الجزائر لودولف هامكين الذي أقام في الجزائر من 1746 إلى 1751م، والتي نشرها توربجورن أوديغارد (Torbjorn Odegaard)، كما وردت في نسختها الأصليّة المكتوبة باللّغة الفرنسيّة، ووضع لها عنوانًا: مراسلات لودولف هامكين أوّل قنصل دانماركي نرويجي في الجزائر 1751-1476

(les Correspondances de Ludolf Hammeken le premier consul Dano-Norvègien à Alger 1746-1751).

2- التّعريف بالقنصل: لم يكن بوسع التّجّار الأجانِب سواء منهم المقيمون بالجزائر لفترات طويلة أو محدودة ممارسة أنشطتهم بحريّة، ومن دون عائق، ومن دون سَنَد، وحماية دولتهم، هذه الحاجة الملّحة لحماية المصالح التّجاريّة لتلك الدّول، وأيضا حماية جاليّتها سواء المقيمة أو المتردّدة بين الفينة والأخرى على الجزائر هي التي جعلت العديد منها تسعى إلى إقامة قنصليات لها بالعاصمة، حيث تقع القنصليات الأوروبيّة في شارع القنصليات قرب باب الجزيرة، وكانوا يمتلكون منازل داخل المدينة، إلّا أنّهم يفضّلون الإقامة في منازلهم الواقعة في فحوص مدينة الجزائر<sup>3</sup>.

ولد لودلف هامكين في 1696م بمدينة بيرغن الواقعة على السّاحل الغربي للتّرويج، التابعة للدّنمارك في تلك الفترة؛ فهو نرويجي المولد، ولكن من أصل ألماني من جهة الأب<sup>4</sup>، دخل مجال التّجارة البحريّة بعد إفلاس والده<sup>5</sup>؛ فاشتغل في تصدير الأسماك المجفّفة وبيض الأسماك والزّفت والخشب إلى شمال إفريقيا.

ثمّ اشتغل في تجارة الأوراق الماليّة، والمستشار المّفوض للقنصل الهولندي في الجزائر بعد معاهدة السّلم بين إيالة الجزائر وهولندا والسّويد سنة 1730م، حيث اشتغل في القنصلية الهولنديّة (1726-1732م)، وكان داي الجزائر عبدي كردي (1724-1732م) قد وُصف في رسالة إلى السّلطات الهولنديّة عام 1731م بالكسول، ولا يمكن الاعتماد عليه؛ فتمكّن من تحقيق معاهدة السّلام بين الجزائر والدّنمارك سنة 1746م، وبذلك أصبح أوّل قنصل من أصل نرويجي يمثّل الدّنمارك في الجزائر منذ ذلك التّاريخ إلى سنة 1751م.

قضى لودولف هامكين السّنوات الأخيرة من حياته في تونس، حيث كرّر نجاح الجزائر (معاهدة السّلام 1746م)، عن طريق التّفاوض على المعاهدة في ديسمبر 1751م مع باي تونس علي باشا، ومنذ هذه السّنة اشتغل قنصلا للدّنمارك في تونس حتّى وفاته في ماي 1759م<sup>6</sup>.

ويعدّ القنصل في إيالة الجزائر أهمّ ممثّل لبلاده؛ فهو الدّبلوماسي الذي من واجبه أن يتعرّف على كلّ فروع الاقتصاد؛ ليصبح بالإمكان وضع تقديرٍ حقيقي للموارد التي يتوقّر عليها البلد المعني، وإلى جانب هذا فقد شرحت التّعليمات دور القنصل وعلاقاته برعايا بلاده؛ فمهمّته لها وجهين: مدّهم بيد المساعدة، والتّوجيه عند الاحتياج<sup>7</sup>، ومراقبة

تنفيذ المعاهدات المبرمة بين حكومته والدولة التي يقيم على أراضيها، إضافة إلى تطبيق المعاهدات التجارية<sup>8</sup> بين الدولتين، والحث على تنفيذها، والتدخل في حال الحاجة إلى ذلك، وتقديم التهانى في المناسبات كالترتيع على العرش أو الانتصار في الحروب، كما يدخل في هذا الإطار تسليم الهدايا<sup>9</sup>، وكان للقناصل في إيالة الجزائر تأثيرًا في الحياة الاقتصادية؛ إذ كانت لهم علاقات مباشرة مع الدايات وأصحاب المراكز العليا.

3- أهمية الرسائل في كتابة التاريخ الاقتصادي للإيالة: تكمن أهمية هذه الرسائل الشبيهة بالتقارير في أنها تعطينا كمًا هائلًا من المعلومات عن الوضع الاقتصادي للجزائر في أواسط القرن الثامن عشر؛ فلودلف هامكين كان في المكان المناسب وفي الوقت المناسب عندما كان الأسطول الدنماركي الترويجي في حاجة إلى خبير في الظروف المحددة في الجزائر خلال مفاوضات معاهدة عام 1746م، خبرة يمتلكها هامكين في القنصلية الهولندية؛ فالرسائل تدل على خبرته ومكانته في عاصمة الإيالة، كما تعطينا فكرة عن طبيعة العلاقة التي جمعت بين بعض القناصل كالقنصل الفرنسي وبعض التجار اليهود، وتعطي هذه الرسائل أيضًا فكرة واضحة عن طبيعة الهدايا التي تتلقاها، واحتياجاتها إلى تجهيزات السفن والمعدات الحربية.

من خلال الرسائل يبدو أن هامكين يعرف الظروف السائدة في الجزائر، وما يُلقت النظر، ولا يمكن إنكاره بأي حال من الأحوال أنه مثل اثنين من الأمم الأوروبية المختلفة خلال مسيرته في مدينة الجزائر، لكن خطابه التي كتبها في الجزائر خلال عمله في القنصلية الدنماركية الترويجية تعرفنا على شخصية هذا القنصل الذي امتلك صفات للدفاع عن مصالح ولائه في إيالة الجزائر: الدقة في كتابة الرسائل لدرجة تقارب التقارير المفصلة؛ إذ كان يُتقن اللغات العربية والتركية، وكذلك الفرنسية اللغاة التي كتب بها الرسائل.

4- مداخيل الإيالة من الدول الأوروبية: قدّم هامكين تقاريرًا مفصلة عن الهدايا التي تقدّمها الدول الأوروبية للجزائر من أجل الحصول على امتيازات، وشراء السلام لسفنها، وحثّ ملك الدنمارك وغرفة التجارة والاقتصاد على منافسة الدول الأوروبية، بخاصة السويد وهولندا لتقديم أفضل الهدايا، كما تطرّق لتحركات القراصنة، وللتوضيح ارتأينا أن نتطرّق إلى تلك المداخيل، كلّ واحدة لذاتها بدايةً بـ

1-4- الهدايا: تُؤمّن السّلطات للإيالة الأسلحة والذّخيرة من حكومات هولندا والدّنمارك والسّويد، وكان يأخذ هذه اللّوازم على شكل ضرائب، وهدايا تتمثّل في إرسال البارود والذّخيرة بأنواعها، إضافة إلى لوازم السّفن، ومن ذلك الرّسالة المؤرّخة في 30 ديسمبر 1746م "... كلّفني بإبلاغ الملك أن يُرسل له بدلاً من 24 قطعة من مدفع 24 بعبّار حُرّ، وقال: إنّه يريد أن يكون 24 قطعة من الكرة 18 جنيه، وبدلاً من 20 قطعة من الكرة مدفع 12، و24 قطعة من 12 جنيه، ويرسل إليه قاعدة لكلّ مدفع؛ لاستخدامها على متن السّفينة"، وقال: "كما كان دائماً يعمل به نظراً لعدم وجود الخشب في المكان؛ للقيام بذلك..."، ويبدو أنّ الدّاي لا يقبل الهدية<sup>10</sup>، كما ترسلها الدّول، وإنّما يضع مواصفاتها، ونلاحظ ذلك من خلال رسالة نفس القنصل التي يقول فيها: "... ولأنّقل لفخامتكم بأنّ الدّاي رفض قطعاً قذائف... قائلاً: إنّه يريد من البرونز حسب الاتّفاق أو بمعنى آخر حسب ميوله...، إنّ الاتّفاق ينصّ على أنّها من الحديد وليس من البرونز، ولكنّه لا يريد السّماع بهذا على العكس من ذلك، أجبرني على إعادة تحميلها في سفينة سوانهولم (Swanholm) بقيادة الكابتن جون...، محمّل بالملح لعودته إلى كوبنهاغن، وإنّ الدّاي ينتظر من صاحب الجلالة أن يُرسل له 4 قذائف... من البرونز في العام المقبل"<sup>11</sup>.

هذا ما ذكره عزيز سامح ألتر، حيث أشار إلى أنّ الدّنمارك قدّمت أربعين مدفعاً وأربعين مدفعاً هاون، وستمائة قنبلة، وعشرين ألف قذيفة، وكمية من لوازم الإنشاءات، ولكنّ الجزائريين رفضوا قبول مدافع الهاون المصنوعة من الحديد الصّلب، واشتروا أن تكون مصنوعة من البرونز، وهدّدوهم بقطع العلاقات إذا خالفوا ذلك<sup>12</sup>.

كما قدّم في 14 أكتوبر 1751م تقريراً مفصّلاً حول الهدية التي قدّمتها هولندا لإيالة الجزائر، والتّوقيت الذي غادرت فيه سفينتها، وجاء النّص كالآتي: "... وغادرت السّفينة الحربيّة الهولنديّة من هنا في يوم 10 الماضي إلى جبل طارق، وقدّم إلى الدّاي الهدية المتمثّلة في ساعة ذهب مزينة بالماس، وخاتم من الماس، وقطعتين ملاءة من الصّوف... ذات اللّون القرمزي، والأزرق...، قد ضاع من القبطان هوغلانت (Hooglant) واحد من المرساة في صوفيا، وطلبت واحداً من الدّاي، ووافق عليه أولاً، ووزنه ليطلبه السنّة القادمة واحد مثله، وأمر بتسليمه مع مجاملة، وسأهدبها إلى الملك، وعليه شكّرتة..."

كما أنّ الدّاي تلقّى ساعة من الدنماركيين، وطلب من قنصلها أن يُرسل له ساعة أخرى، وهذا ما أشار إليه لودلف هامكين بقوله: "...مثل الساعة الذهبية التي تم إرسالها إلى الدّاي، وأنّه يتوقّع من جلالته ليرسل إليه ساعة أخرى مثل التي قد تلقّاها من الهولنديين، ومزخرقة بالماس، وأتّها باهظة الثمن، وسيتمّ صنع واحدة مماثلة في إنجلترا من محترفين أفضل من الهولنديين، وقد أرسلت إلى القسطنطينية إلى المعظم الكبير، والاستقبال بالقفطان بصفته باشا..."<sup>13</sup>، وللتعرّف على طبيعة الهدايا التي تقدّمها الدّول الأوروبية وضعنا الجدول الآتي:

جدول رقم (01): الإتاوات والهدايا التي تلقّتها الأيالة ما بين (1785-1802م)<sup>14</sup>

رقم الوثيقة	اسم الدّولة	محتوى الهدية	ملاحظة
436-شعبان 1199هـ/1785م	إسبانيا	قناطير بارود عدد 4000 . بوبة عدد 2000 . مدفع نحاس عدد 25 . صواري عدد 100، حبال رفاق عدد قناطير 500 . لوح الصنوبر 1000، لوح رويلو 1000 . قراطيل قطران عدد 100، قراطيل زفت عدد 50 .	قيمة الهدية: 1000000 ريال
439- رجب 1211هـ جانفي 1797هـ	السويد	500 حديد لقراريط مدافع بورمة 36 . 500 حديد لقراريط مدافع بورمة 24 . 100 قنطار بارود . 50 صواري طول الدّراع 45 . لوح رولو 1000 . قناطير رصاص 1000 .	الوثائق: 441 442، 443 . كلّها تحتوي علي هدايا قدّمها السويد لجزائر.
445-رمضان 1212هـ فيفري 1798م	المرىكان (الو.م.أ)	لوح روليوقنطار 145 . مسمار بالقراطيل 49 . قوالب رصاص 442، وورق رصاص 74 .	حتوت الهدية على أشياء أخرى.
452- رجب 1217هـ	لدنمارك	قراطيل بارود 250 بلانجات رصاص قناطير 28 .	حتوت الهدية علي قائمة من مختلف

الألواح.	تزنكة مسمار قناطير 34 . لوح التّبطين 204+لوح التّبطين 134 لوح ريلو 54 .	نوفمبر 1802م
----------	---	--------------

المصدر: المجموعة 3190. المكتبة الوطنية الحامة.

من خلال الجدول نلاحظ أنّ طبيعة الهدية متقاربة؛ فأغلبها عتاد حربي، ويبدو أنّ الدّاي وموظّفيه قد قدّموا هذه القوائم إلى ممثلي الدّول (القناصل)؛ لتقدّم كهدايا.

2-4- غنائم القرصنة: تعدّ القرصنة من مصادر الدّخل الأساسيّة لخزينة الإيالة، وعاملا في تنشيط الاقتصاد إذ تنال الدّولة من غنائمها حصّة 12% على السّفن، كما أنّها تغدّي الأسواق بالبضائع التي تجلبها من البحر؛ فالقرصنة قضية دولة (d'Etat affaire)، والبايلك هو المجهّز الأساسي (Armateur) إلى جانب المساهمين.

وأهمّ التقارير التي قدّمها هامكين تقرير مؤرّخ في 30 ديسمبر 1746م يقول فيه: "... كلّ القرصنة الكبار لا يزالون في عرض البحر، ووقت عودتهم يقترب، ويمكن أنّهم يتابعون الأسطول البرتغالي الآتي من البرازيل...". ومن قراءته يبدو أنّ القنصل يراقب تحركات البحارة الجزائريين الرّياس الذين تمّونهم سلطة الإيالة.

أمّا في 28 فبراير 1747م فقد كتب: "... إنّ بواخر القرصنة الصّغار متواجدة كلّها في عرض البحر، وقد أرسلوا باخرة إسبانيّة صغيرة بالفعل محمّلة بالنّبذ، وبعض البضائع الأخرى دون قيمة تُذكر...". ويقصد القرصنة الخواص الذين استثمروا أموالهم في النّشاط البحري، وقد ساهم الخواص في العمليات البحريّة بإذن من حكومة الإيالة، وكانت عملياتهم تُذكر في مراسلات القناصل، ومن ذلك ما ذكره القنصل الدنماركي: "... سفينة وودفورث (woodforth) بقيادة القبطان يعقوب أندرس ديسينقتون ( Jacob Dissingthun Andries) قادمة من برقين في التّرويج متجهّة إلى برشلونة مع حمولة من السمك المجفّف، وقد التقى به في أعالي كاب باللّصوص، من قبيل ثلاثة (3) من صغار القرصنة، ولم يوجد بحوزته إلاّ جواز البحر الأبيض المتوسط، وقد أرسلت هذه السفينة مع طاقمها مُرفقة ببعض من عساكر الأتراك لغرض منعه من مغادرة الميناء، وعند وصوله قمتُ بمقابلة الدّاي، وأنّ هذه السفينة ذهبت قبل أن يُرسل الجواز إلى البحريّة،



وأتمها محملة فقط بالسّمك المجفّف، وقد توسّلتُ إليه ليسمح لها بالمغادرة...<sup>15</sup>، وللتعرّف على قيمة الغنائم التي ذكرها هامكين في تقاريره وضعنا الجدول الآتي:

جدول رقم(02): غنائم القرصنة الجزائريّة (1747-1750م)<sup>16</sup>.

تاريخ الرسالة	جنسية السفينة	طبيعة الغنيمة	ملاحظة
10 نوفمبر 1747م	نابوليتان تدعى immacule conception essn Nicolas بقيادة القبطان Nicolas قادما من لندن، ومتوجّها إلى Livourne، وnaples، والبضائع	200 رصاصة . 150 كرات من الفلفل الأسود، بوزن 350 لكلّ واحدة. 30 برميل من القرنفل. 15 برميل من خشب البرازيل. 42 بالة من الجلود المدبوغة . 700 "saumond" من الرصاص. 15 برميل من الكينه. 7 صندوق من rhubarb . 12 صندوق من القضبان الهنديّة. 15 دتي قبعات . 30 برميل ادوات حديدية. 8 ساعات كبيرة . 8 ديتي للموسيقى.	غنمها قرصنة خواص؛ لأنّها لا تملك جواز سفر.
23 أغسطس 1749م	إنجليزية	التّقود والمجوهرات (العملات الذهبية، والماس) المأخوذة من الباخرة الإنجليزية، قد اتّخذت فعلا، حيث أنّ لا الملك البريطاني، ولا أيّ من القناصل المقيمين في الجزائر لم يبلغوا أنّ الملك سيّدهم له باخرة يتاجرون بدون جواز سفر، وبالتالي لعادة قديمة، بأنّ أي سفينة صديقة ليست في موضع حرب، فإنّ وُجدت بدون جواز سفر، فإنّ الحمولة عرضها تُصدّر العثور عليها.	أولا بخصوص البحار الذين أُسروا مع السفينة، فقال القنصل، على أنّ المعاهدة بين جلالة الملك، والجمهورية أنّ أيّ عبد يتمكّن من الفرار على متن السفينة سيكون حرّاً، ممّا أغضب الداي بشدّة، وأمر بربطهم كلّهم بالسلاسل.

الجزائر 14 يناير 1750م	سفينة متجهة للبرازيل	برتغالية	قبض عليها في أعالي جزر madeina بواسطة سفينة صغيرة، بعد أن تمّ شراءها من الإنجليز، وعلى متنها الطاقم، والركاب كانوا 107 شخصا، من بينهم 7 نساء، والأطفال، ومحمّلة بالصّوف، القماش، والأربطة، غالون من الذهب، والفضّة، وفي الجزء السفلي بالملح، وقضبان من الحديد، والنّبذ، والبراندي.	ولكن حتّى الآن لا شيء معروض للبيع، ونحن لا نعرف الثروة التي نجدها، ويبدو أنّ مردودها يساوي سفينة أوستند من الهند والشّرقية في العام 1720م.
---------------------------	-------------------------	----------	---	---

المصدر: Torbjorn Odegaard, les Correspondances de Ludolf Hammeke

ولعلّ أهمّ الأسباب التي أدّت إلى ممارسة القرصنة في إيالة الجزائر هي: عدم امتلاكها لأسطول تجاري، وهذا ما أشارت إليه لوسات فالنسي (Lucette Valensi) أنّ الجزائر خلال العهد العثماني لم يكن لها أسطول تجاري؛ فقد منعهم النّصارى من إنشائه، وحالوا دون تطوير أيّ أسطول تجاري أو تمكين المسلمين من تعاطي التّجارة بصورة مباشرة في بلاد النّصارى؛ ذلك أنّ القرصنة المسيحيّين المسلّحين من قبّل فرسان مالطة أو الرّاكبين في سفن ترفع راية مملكة صقلية ونابولي كانوا يُهدّدون التّجارة المغربيّة، ويُخلّون بالأمن دوائماً واستمراراً<sup>17</sup>.

تعدّ الوظيفة التي تقوم بها الجزيرة بوصفها مستودعا تجاريا في البحر الأبيض المتوسط أهمّ من وظيفتها كمقرّ لفرقة القديس يوحنا، ولكن أعمال القرصنة من شأنها أن تساعد على الدّفاع عن التّجارة المسيحيّة ضدّ المنافسة الإسلاميّة، وبهذا العنوان تحظى بالتّشجيع؛ لاسيّما من لدن أهل مرسيليا؛ فقد أكّد القائم بأعمال فرنسا في مالطا في 1790م بكلّ وضوح ما يلي: "إنّ الفائدة الأساسيّة التي نجنمها من التّجارة المرسيليّة التي تتولّى فرقة القديس يوحنا أهميّة بالغة تتمثّل في منع الأتراك من شحن بضائعهم على السفن التّابعة لدولتهم، وجعلتهم تحت رحمتنا"<sup>18</sup>.

إنّ استمرارية القرصنة الأوروبيّة، ومقاومة وصول المسلمين إلى موانئها كان وراء النّشاط البحري للجزائر لاستمرار النّشاط الاقتصادي؛ لذلك يمكن أن نقول أنّ الدّول الأوروبيّة عملت على أن تبقى إيالة الجزائر تابعة لها في مجال النّقل البحري سواء النّقل

التجاري أو نقل الهدية للسُلطان العثماني؛ فهي تدفع الهدية لشراء السلم لسفنها التجارية، ولتحصل على امتياز كراء السفن للإيالة.

5- الشخصيات الفاعلة في تجارة الإيالة في نظر القنصل: من خلال رسائل لودلف هامكين نلاحظ أنه قدّم لغرفة التجارة في كبنهاغن فكرة واضحة عن الفاعلين في تجارة الإيالة، والذين كانت لهم اليد العليا في إدارة الشؤون المالية والتجارية، وركّز القنصل الدنماركي في رسائله على:

1-5- الداي: يتدخل في التجارة الخارجية، بخاصة بيع الحبوب، كما يُشرف على تحديد سعر المواد الغذائية الضرورية للحياة كالخبز والخضر، وهو الذي يعطي الرخص للسفن، ويستقبل كل الأجانب الذين يدخلون للإيالة؛ ففي الرسالة المؤرخة في 2 فبراير 1751م كتب قائلاً: "... أسمح لنفسي أن أعبر لأصحاب المعالي، أيها السادة نواب من كلية الاقتصاد والتجارة العامة في رسالتي المؤرخة في 25 يناير؛ لتمثيل صاحب جلالته، وأنّ الداي كلفني، وإرضائه بإرسال السفينة التي تحمل الهدايا لهذا العام..".

في القرن الثامن عشر يظهر الداي بأنه سمح بكل أنواع التجارة الخارجية تقريباً؛ لتكون في أيدي التجار الأوروبيين أو اليهود الذين تعاضم دورهم في الإيالة، وذلك راجع إلى كون الأتراك ينظرون إلى أنفسهم على أنهم جنود وحكام، وليس أرباب مال، وبذلك أصبحت التجارة اليهودية التي لها صلاتاً مع مختلف أنحاء أوروبا ذات أهمية أكثر فأكثر للحركة الاقتصادية والمالية في الإيالة، ومع النفوذ جاءت القوة والأهمية العظمى في المجتمع التجاري.

كانت حكومة الداي الوكيل الرئيسي لمعظم البضائع التي تبيعها الجزائر إلى أوروبا، وفي 23 أغسطس 1749م بعث القنصل يُنبئ أعضاء الغرفة التجارية بقوله: "... وبهذه المناسبة أرسلتُ إلى سعادة مسؤولي الغرفة الاقتصادية والتجارية تفاصيل نوايا الداي في ما يخص الهدايا السنوية له...". أمّا في 19 جوان 1751م فيُعلمهم بقدم السفن الإنجليزية هدية الداي وأصدقائه: "... وصل الكابتن كيبيل إلى هنا في 17 من هذا الشهر، مع ثلاث سفن حربية ماهون، مع هدية للداي وأصدقائه...". ويقصد بأصدقاء الداي أعضاء الديوان الصغير، وهذا ما عبّر عنه في رسالة أخرى: "... مع مدخل مزخرف بالفضة

إلى أمين الصندوق (الخرناجي)...، وللأغا، والمقتصد خواتم أو ساعات ذهبية، ولكل قاضي البحرية...".

كما تعرّض في نفس الرسالة 19 جوان 1751م للهدية التي قدّمها الداي للأندلس: " ... أعطى الداي من ناحية أخرى بعض التمور والأسود والنعام للمملكة البريطانية، وحصان اللحية لكل قائد، كما قام قبل مغادرته بمعالجة قضية الجوازات، ثم غادر في 18 من الشهر الجاري إلى جبل طارق، دون ذكر الماس والعملية الذهبية المأخوذة من قارب للشبونة...".

2-5- اليهود: في القرن 18م اتسع نشاطهم في مدن إنجلترا ومدينة مرسييا، كما استقرت بعض العائلات اليهودية في مدينة الجزائر لمزاولة نشاطها المعهود؛ فكوّنت مصارفًا وشركاءًا تجارية، وأوكلت السلطات التركية بعض المهام المالية لهؤلاء اليهود لتسيير الجريات السنوية المخصصة للجنود مقابل فوائدهم سنوية<sup>19</sup>، ويمارس اليهود نشاطهم المالية كذلك مع القناصل، ومن ذلك ما وجدناه في الرسالة الآتية: "... أسمح لنفسي أن أقدم لأصحاب المعالي كشف الحساب، وناتجه فيما يخصّ السنة آلاف دوقيات لـ Hollanded التي بعث بها القنصل بلويار (Ployard) من مرسييا بعملية اليباستر الإسبانية لتسيير المدينتين من اليهود، والآخرين للقياد ديسينقوم، ونتج عنهم 56150 ¼ "pataecques"، وقد سدّدت إلى اليهود حسابات برصيد 52183، ونصف " pataecques ..."<sup>20</sup>، ثمّ إنّ البحث في أرشيف القناصل الفرنسيين في مدينة الجزائر كشف عن رواج هذا النوع من المعاملات المالية التي كان يتعامل بها اليهود؛ لأنّها تسهّل حركية رأس المال<sup>21</sup>.

3-5- القناصل: تجدر الإشارة إلى أنّ قنصلية فرنسا كانت الأهمّ مقارنة بباقي القنصليات، بالنظر إلى الأهمية العددية للفرنسيين؛ إذ مثل هؤلاء نسبة 64% من بين كافة الأوروبيين؛ فكانت الممثلة الدبلوماسية الفرنسية متركزة على طاقم إداري مُكوّن من قنصل يساعده مستشار وسمسار وترجمان<sup>22</sup>، وكان للقناصل الفرنسيين في إيالة الجزائر تأثيرًا في الحياة الاقتصادية؛ إذ كانت لهم علاقات مباشرة مع الدايات وأصحاب المراكز العليا في السلطة إلى درجة أنّ القنصل الفرنسي يعلّق على نظيره الإنكليزي في سنة 1703م بقوله: "... رغم هداياهم التي كانت بالغة في الرّوعة، ووعودهم الفخمة،

وتوسلاتهم المتواصلة؛ فإنهم لم يتمكنوا من الحصول على أي شيء ضدنا، ولا لصالحهم ولا لصالح الهولنديين...<sup>23</sup>.

وللمحافظة على هذه المصالح الاقتصادية عمل القناصل على تقديم الهدايا إلى الدايات؛ فحين تولى مصطفى داي (1704م) حكم الإيالة تقدم القنصل الفرنسي بطلب هدايا لصالح الداي الجديد، واشتكي من الشحّ المؤسف الذي تصرف به غرفة مرسيليا مع الوكالات التجارية بمدينة الجزائر قائلا: "... لقد عموا تماما، ولم يفهموا أبدا ضرورة هذا النوع من النفقات، من المستحيل استيعاب رجال تجارة قريبا جدا من هذا البلد...، وأن هؤلاء التواب ليس لديهم الكثير من العلم بالمصالح الحقيقية للناس، ومبادئ مدينة الجزائر"<sup>24</sup>.

وكان لزاما على القناصل الاهتمام بالمصالح التجارية؛ فملك فرنسا أرسل رسالة إلى قنصله في الجزائر يشتكى من داي الجزائر بخصوص سماحه للأجانب بتحميل سلع من أماكن هي حكر على الفرنسيين، كما عمل القناصل على الحد من منافسة التجار اليهود؛ فهذا لومير (Le Maire) قد حدث في 10 أبريل 1734م الغرفة التجارية بمرسيليا على منع التجار اليهود من شحن البضائع الفرنسية في أرصفة مرسى هذه المدينة؛ فالنشاط التجاري هناك حسب رأيه يرجع إلى الفرنسيين، وقبله القنصل بوم (Baume) 1718م راسل الملك الفرنسي، وطلب منه معاقبة اليهود الفرنسيين على النشاط غير الشرعي مع اليهود الجزائريين<sup>25</sup>.

إلى جانب ذلك أثر القناصل في عمليات اقتداء الأسرى؛ حيث عمل القنصل الفرنسي في 1735م على إطلاق سراح الأسير الجزائري إبراهيم بن أحمد الذي قام والده بدفع الفدية، وطلب القنصل من حكومته أن يراعى في قيمتها، كما سعى قناصل فرنسا إلى تحرير السفن التي تتعرض للأسر بأطقمها وحمولتها، وتمكن القنصل توماس سنة 1747م من استعادة سفينة فرنسية كانت متجهة من برشلونة نحو وهران وعلى متنها 60 جنديا أسرت، وسيقت إلى الجزائر<sup>26</sup>.

كما أشار هامكين في الرسالة المؤرخة في 7 يناير 1751م لعلاقته بالقنصل الفرنسي قائلا: "جاء أمس قنصل فرنسا السيد لازار لامار لزيارتي في منزلي، وبعد الحديث للحظة على الأعمال المختلفة طلب مني الانسحاب إلى شقة أخرى؛ لأنه كان يريد أن يخبرني



ويقدّم لها مقترحاً لزيادة القدرة التنافسيّة للدنمارك فيما يخصّ السوق الجزائرية، حيث أنّ هذا الأخير يقوم بـ "... فيما يتعلّق بالعصيّ المعروفة باللّغة اللاتينية باسم الصنوبر، وفي ألمانيا فريسن باوم، وبالفرنسية الصنوبر؛ فإنّ تلك التي جلبها القنصل السويدي إلى هنا تُباع بـ 70 قرشاً، بطول 38 إلى 52 قدماً، ويعرض 53 بوصة<sup>29</sup> في راند التي سحبناها من خليج البندقية، وأعتقد أنّه بإمكاننا العثور على نفس الجودة في الترويج، وبتكلفة أقلّ بكثير من تلك التي جلبها قنصل السويد من خليج البندقية...". وفي هذا وجدنا قوائمًا بالبضائع القادمة من السويد، وأخري لسفن دنماركية في المجموعة 3190، حيث تشير الوثيقة 451 إلى أنّ السفينة الدنماركية تحمل: "... 465 قنطار بارود، و1000 حجات بونبة، و61 قنطار حديد..."، وفي وثيقة أخرى نسجّل كميّاتاً من لوح التّبتين العدد 200<sup>30</sup>، أمّا في الوثيقة 441، فالسّفينة السويديّة في ميناء الجزائر تنزل: "... لوح روبلو عدد 230، ولوح البرميل الكبير 2398 صغيرة، إلى جانب صواري كبار عدد 06، ومنشار كبير بيان 8..."، وفي أخرى قائمة للوح الروبلو بأعداده، ومرفق بمقياس طولهِ الدّراع<sup>31</sup>.

3- دفعُ الأموال لشراء السّلم: للحفاظ على السّلم مع إيالة الجزائر اقترح القنصل الدنمارك- الترويجي على المملكة أن تدفع الأموال والعتاد في إطار ما يُعرف بالهدية التي تقدّمها كلّ سنة، ومن ذلك الرّسالة المؤرّخة في 2 فبراير 1751م: "... وقيمة 1268 بياستر المستحقّة للسّنة الفارطة، مرفق 3500 بياستر كقيمة لـ 50 ياردة، مع الأجزاء كاملة بـ 4768 بياستر..."، ويلجّ في طلب دفع الأموال للدّاي في 16 أكتوبر 1751م: "... وجلالته عليه أن يدفع حسب تفصيل الكشف المرسل إلى معالي السّادة من مدرسة التّجارة مبلغ 2257 بياستر...".

وإذا لم تصل الأموال المطلوبة فإنّ القنصل<sup>32</sup> لا يستطيع تأمين جوازات المرور للسّفن الخاصّة ببلده، وأنّ يرفع تقريراً أو رسالة إلى دولته للتّعجيل بالهدية، وهذا ما قام به القنصل الدنماركي بالجزائر، حيث أشار إلى: "... نحن هنا قلقون جدّاً حول عدم وصول جوازات السّفر لتقديمها للقراصنة، لتجنّب أيّ نزاعات خلال لقاء بعض التّجار الدّين ينتمون إلى رعايا صاحب الجلالة، هو ونحن محرومون من جميع المراسلات مع

أوروبا بسبب الحرب، قال لي الدّاي: إنّه يجب شراء باخرة صغيرة للذّهاب والإياب من ليفورن إلى مرسليليا، والعودة هنا بقارب؛ لنعلم بخبر جديد في ما يخصّ الهدايا...<sup>33</sup>.

كما يشير القنصل في رسالته المؤرّخة في 23 أوت 1749م قائلا: " ... إنّ التّقود والمجوهرات المأخوذة من الباخرة الإنجليزيّة قد أخذت فعلا...؛ فالقناصل المقيمين في الجزائر لم يُبلّغوا أنّ الملك سيّدهم له باخرة تتاجر بدون جواز سفر، وبالتالي العادة القديمة بأنّ أيّ سفينة صديقة ليست في موضع حرب؛ فإنّ وُجدت بدون جواز سفر؛ فإنّ حمولتها تُصَادَر بعد العثور عليها مباشرة..."، وهذا يدلّ على أنّ السّلطة في الإيالة لا تتسامح مع من لا يملك جواز مرور مهما كانت جنسيته؛ فإنّ سفينته تُحوّل إلى الجزائر.

4- تزويد الإيالة بالعتاد الحربي: تدفع الدّول الأوروبيّة هدايا سواء بهدف عقد معاهدات واتّفاقيات، أو التّقرب من حكومة الدّاي<sup>34</sup>؛ إذ جاء في البند الثّاني من معاهدة الجزائر مع الدّنمارك سنة 1746م بخصوص السّلح المحظورة التي هي الذّخائر الحربيّة البارود: الرّصاص والحديد والكبريت والقار والقطران، والأخشاب الصّالحة لبناء السّفن؛ فإنّه لن يُستخلص أيّ رسم عنها من رعايا الدّنماركيّين<sup>35</sup>؛ فهذا لودلف هامكين يرسل رسالة في 28 ديسمبر 1746م إلى ملك الدّنمارك والثّرويج يقول فيها: "أتصل بي الدّاي في الأيام الماضيّة ليخبرني بأنّه مصمّم على فتح ورشة لبناء سفينة في الرّبيع المقبل، وقد أمر مسبقا بقطع الخشب الضّروري، وجعلني أعرف أنّ المدافع الممنوحة لمعاهدة السّلام لا يمكن استخدامها لأنّ حجمها كبير جدّا، وكلفني بإبلاغ الملك أن يرسل له بدلا من 24 قطعة من مدفع 24 بعيّار حرّ، وقال: إنّه يريد أن يكون 24 قطعة من الكرة 18 جنيه، وبدلا من 20 قطعة من الكرة مدفع 12، و24 قطعة من 12 جنيه، ويُرسل إليه قاعدة لكلّ مدفع لاستخدامها على متن السّفينة..."<sup>36</sup>.

تعرّضت الجزائر لكارثة كبيرة فقدت بحدوثها ما تمتعت به من نجاح السّياسة الخارجيّة للدّاي محمّد بكير، وفي سنة 1750م انفجر مصنع يلدز للبارود، وكان يشتمل على 1500 قنطار من البارود، وتهدم برج مولاي محمّد والمنازل المجاورة له؛ فطلب الدّاي من حكومتي الدّنمارك والسّويد تعويضه عن الذّخيرة التي ضاعت، وإحضار الآلات اللاّزمة لإعادة المصنع كما كان<sup>37</sup>.



وربما كان هذا هو السبب الذي جعل هامكين يلجّ في 2 فبراير 1751م على وجوب إرسال: "... و4000 رصاصة من وزن 2 ليفر لكل رصاصة، و4000 من وزن 3 ليفر، والباقي من 8 ليفر حسب النموذج المرفق لهذه الرسالة، وأن أصحاب المعالي قد أمروا أن يكون مسحوق البارود في براميل ذات سعة 100 ليفر لكل واحد حسب ما جرت عليه العادة، إنني أرجو من سعادتكم مساندة طلبه هذا مما سيجعله سعيداً جداً..."

إلى جانب العتاد الحربي تدفع الدنمارك كمياتاً من الحبال للإيالة لتجهيز السفن، والقنصل في كل رسائله تقريبا يذكر بالكميات التي يطلبها الداي، ومن ذلك الرسالة المؤرخة في 16 أكتوبر 1751م: "... 270 قنطار من الحبال لكل سنة، وأيضا إرسال للسنة 1752: 458 قنطار من الحبال...، و188 قنطارا بقيمة 2257 بياستر كرصيد مستحق، وأرجو من سعادتكم التكرم بتسجيله لكي يتم تنفيذه..."

خاتمة: في ختام هذه الدراسة وصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها: تمكّن لدولف هامكين من التفاوض مع السلطة في إيالة الجزائر، وتوقيع معاهدة سلام لصالح الاتحاد الدنماركي-الترويجي سنة 1746م، وبموجبها عُيّن أول قنصل يمثلها في الجزائر.

تسعى الدول الأوروبية لشراء السلام لسفنها ورعاياها بعقد معاهدات سلام بموجبها تعيّن القناصل الذين يسهرون على تطبيق المعاهدة، وحماية مصالحها في الإيالة، وتقديم الهدايا لسلطة الجزائر، وكانت هذه الأخيرة من أهم مداخلها، إلى جانب غنائم القرصنة، وفي المقابل تمنحهم الإيالة جوازات المرور.

لم تكن هدايا مملكة الدنمارك تُقبل كما هي؛ بل كان داي الجزائر يُرسل المواصفات والكميات، وإذا وصلت إلى ميناء الجزائر، واكتُشف بأنها مخالفة للمواصفات يُرجعها، ويرسل إلى المملكة تنبيهاً بأنه سيُعلن الحرب إذا خالفت التعليمات.

عمل لدولف هامكين على رعاية مصالح مملكة الدنمارك والترويج في الجزائر، وعقد الصفقات التجارية التي كانت تتم مع الفاعلين الاقتصاديين، وهم حسب تقاريره الداي واليهود والقناصل، وبخاصة قنصلي فرنسا والسويد، وللحفاظ على مصالح الدنمارك في الجزائر قدّم القنصل هامكين مجموعة من المقترحات في أكثر من رسالة أهمها: تقديم الهدايا في موعدها المحدد للحصول على جوازات مرور الإيالة، وتجنّب

تعرض السفن الدنماركية للمصادرة، ومنافسة قنصل السويد بتقديم أفضل المنتجات الدنماركية، وإرسال العتاد الحربي الذي تطلبه سلطة الإيالة.

أغلب الصّفقات التي كان يعقدها القنصل الدنماركي كانت تتمّ بالعملّة الإسبانيّة البياستر، وفي الأخير يجب أن نشير إلى أنّ هذه الرّسائل يمكن أن نستفيد منها في كتابة التّاريخ الاقتصادي، وهذا ما قمنا به في هذه الدّراسة، كما يمكن أن تفيد في كتابة التّاريخ السّياسي والدّبلماسي للجزائر خلال العهد العثماني.

الهوامش:

1- كوجوك أي: الصّغير، وهذا لتمييزه عن عمّه الدّاي السّابق الذي يحمل الاسم نفسه، والرّسم الصّحيح لهذه الصّفّة في العثمانيّة هو "كوجك"، وفي قائمة ولاة الجزائر التي أوردها عزيز سامح التر في كتابه نجد هذا الدّاي يحمل اسم رودس جوكولوايراهيم، للاطلاع أكثر ينظر: عزيز سامح التر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشّماليّة، ترجمة: محمود على عامر، ط1، دار النّهضة العربيّة، بيروت، 1989م، ص 663.

2- قنان جمال: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، دط، دار الزائد للكتاب، الجزائر، 2010م، 221-223.

3- أرزقي شوتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، رسالة دكتوراه في التّاريخ الحديث، 2005-2006م، ص 139.

4- والد Ludolf يوهان هامكين، تاجر، ولد في 1667، توفي في 3 سبتمبر 1726، ذلك التّاجر ولد طفله الأوّل لودولف هامكين في 4 نوفمبر 1696م، الأكبر من بين سبعة أطفال، من يوهان، ومارغريت، وتاريخ عائلته يشير إلى أنّهم من ملاك السفن، والبحارة الجرمانيّة، وانتقل من الأب إلى الابن لعدّة أجيال. وجدّه لودولف هامكين هينريشسن (1635-1676) كان يقيم في ألمانيا، لكنّه يسافر بانتظام إلى بيرغن، وعمّه تاجر، ومالك السفينة في رصيف بيرغن، وملتزمة على حدسواء لصيد الحيتان في التّجارة مع بلدان الشّمال. للاطلاع أكثر ينظر:

Torbjorn Odegaard, les Correspondances de Ludolf Hammeken le premier consul Dano- Norvègien à Alger

ENAG, Editions, Alger, 2016, p. 12111746-1751.

5- ومن الواضح أنّ حدث 1702 كان كارثة للعائلة، حيث اختفت ثروات العائلة بين عشية، وضحاها، وكان والده من بين الأكثر تضرراً. يوهان هامكين عاش الانهيار الاجتماعي من التّاجر إلى مصّحح الأحذية، وكان عمر ابنه Ludolf ستة سنوات. للاطلاع أكثر ينظر: Ibid, p13.

6- دُفن في تونس، وكتب على الشّاهدة التي لا تزال موجودة في المقبرة البروتستانتية القديمة في تونس، ما يلي: هنا رفات المستشار لودولف هامكين التّجاري، وقنصل الدنمارك، والتّرويج في تونس، ومفوضاً للسّلام مع الجزائر، وتونس، وطرابلس، ولد في 4 نوفمبر 1696، في بيرغن التّرويج، وكان والداه "يوهان، مارغريتا، هامكين" الآباء في الخدمة؛ منذ فبراير 1745 في أوّل مايو 1759م غادر هذا العالم بعد أن عاش 62 سنة 5 أشهر، و27 يوماً. Ibid, p15.

7- على القنصل أن يكتسب معرفة واسعة بمكان إقامته، ومتابعة نشاط موظّفي الحكومة، وكذلك التّعريف على سكانه، وطبائعيهم، فملاحظاته يجب أن لا تنصبّ فقط على الوضع القائم للبلد المضيف، وعلى العلاقات فقط، وإنّما يجب أن تمتدّ أيضاً إلى معرفة علاقاته بالبلدان الأخرى، كما يجب على القناصل أن تمتدّ عنايتهم إلى النّشاط الزراعي، ومحاصيل الأرض، وأنواعها، ووسائل النّقل، والمواصلات الداخليّة، وكذلك الملاحة السّاحليّة، والنّشاط الصّناعي للسّكان، والوضع المالي لهاته البلدان، والعملات المتداولة بها. للاطلاع أكثر ينظر: جمال قنان: العلاقات بين الجزائر وفرنسا 1790-1830م، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، دت، ص 69.

- 8- سيطر الوسط المرسي على وظيفة القناصل في الجزائر، وما يفسر هذه الهمينة في اختيار، وتعيين القناصل الفرنسيين للتجارة الفرنسية مع الجزائر، وارتباط هؤلاء بمركز رأس المال الذي حركته الدوائر المرسيية، وعلى رأسها الغرفة التجارية، في حين كانت الشركة الشرقية في إنجلترا هي المسؤولة على تعيين القناصل في المدن، والموانئ العثمانية. للإطلاع أكثر ينظر: رجمونة بليل: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564-1830م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010-2011م، ص28-32.
- 9- كما يُعتبر القنصل وكيلا سياسيا، حيث يمكنه إدارة المفاوضات السياسية؛ أي: أنّ من مهامه التكفل بالقضايا السياسية، والدبلوماسية القائمة بين دولته والدولة التي يمثلها فيها، بالإضافة إلى مهام دبلوماسية، تجارية، وقضائية. للإطلاع أكثر ينظر: بركاهم دهان: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689-1789م، مذكرة ماجستير، جامعة غرداية، 2012-2013م.
- 10- الهدية التي يقدمها ممثل القنصليات الأوروبية تُقدّم للباشا، وأعوانه كالخزناجي، وكييل الخرج، وخوجه الخيل، ووكيل الخرج، وغالبا يتكوّن من ساعات، وجواهر، وقفاطين حرير مذهّب. للإطلاع أكثر ينظر: Kamel Filali, Le Don Epine Dorsale Du Système Ottoman, Le Cas De L'Algerie, Annales L.E.R.M.M, Université Mentouri Constantine, Volume 5, 2002, p19.
- 11- الرسالة المؤرخة في الجزائر 24 نوفمبر 1747م، للإطلاع أكثر ينظر: Torbjorn Odegaard, les Correspondances de Ludolf Hammeken. Opcit. p110-12-12- عزيز سامح التز: الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، مرجع سابق، ص510.
- 13- الرسالة المؤرخة في الجزائر 16 أكتوبر 1747م، للإطلاع أكثر ينظر: Torbjorn Odegaard, les Correspondances de Ludolf Hammeken. Opcit. p106-14-14- وثائق 436-439-445-452 المجموعة 3190. المكتبة الوطنية العامة.
- 15- الجزائر في 10 نوفمبر 1747م، للإطلاع أكثر ينظر: Torbjorn Odegaard, les Correspondances de Ludolf Hammeken. Opcit. p109
- 16- Torbjorn Odegaard, les Correspondances de Ludolf Hammeken. Opcit. p109
- 17- هناك من حاول من الرياس فكّ الحصار التجاري المفروض من قبل الأوروبيين على دول المغرب العربي، وأشهرهم: مراد رايس الذي أراد إنهاءها، بمهاجمة الموانئ التجارية في مدن إيطاليا، وجنوب فرنسا. للإطلاع أكثر ينظر: مؤلف مجهول: الهدايا الملكية، ترجمة: سعيد دحماني، ط1، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2011م، ص19.
- 18- فلزي لوسات: المغرب العربي قبل احتلال الجزائر (1790-1830)، تعريب: حمادي الساحلي، سراس للنشر، تونس، 1994م. ص79-80-19- الجندي المتزوج داخل الجزائر، وغير ملزم بالعمل لا بالنوبات، ولا بالمحلات يبيع راتبه لليهود. للإطلاع أكثر ينظر: علي خلاصي: الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط2، منشورات الحضارة، الجزائر، 2013م، ص283.
- 20- الرسالة المؤرخة في الجزائر 23 يونيو 1751م للإطلاع أكثر ينظر: Torbjorn Odegaard, les Correspondances de Ludolf Hammeken. Opcit. p189167-21-21- بيلامي وداد: اليهود والشبكة التجارية في إيالة الجزائر والحوض الغربي للمتوسط (1686-1830م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة عبد الحميد مهري -قسنطينة 2-2018م، ص101.
- 22- محمد أمين: الاختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830م)، إسهام في دراسة التوسّع الاستعماري، مطبعة أنفو، فاس، المغرب، 2015م، ص117-118.
- 23- Eugène Plantet: Correspondance Des deys D'Alger avec la cour de France 1700-1833, T2, Editions ART'Kange, 2013, p19
- 24- تكوّنت الهدية التي طلبها القنصل إلى مدينة الجزائر من الديباغ الأبيض، وأغطية زرقاء، وحمراء، وبنادق، ومسدسات، وصناديق التّقاح، والكستناء، وأنواع المرّي، بقيمة إجمالية 10201. للإطلاع أكثر ينظر: بركاهم دهان: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689-1789م، مرجع سابق، ص35-25-25- وولف جون: الجزائر وأوروبا، ترجمة: أبوالقاسم سعد الله، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص169-26- بركاهم دهان: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1689-1789م، مرجع سابق، ص100-101.
- 27- جورج لوجي: ظهر أول مرة في الجزائر يقود سفينة تجارية ترفع العلم السويدي، وكان لوجي هو الذي فاوض على معاهدة السلام للسويد، ثم أصبح قنصلا سويديا. واستطاع أن يشتري عددا من السفن المحتجزة التي كان يقودها تحت العلم السويدي كتاجر، وكوكيل تجاري عام للداي. للإطلاع أكثر ينظر: وولف جون، الجزائر وأوروبا، مرجع سابق، ص42-422.

28- عبد الهادي رجائي سالمي، العلاقات الجزائرية الإسكندنافية في الفترة العثمانية: 1141-1206هـ/1729-1792م، ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر- 02- أبو القاسم سعد الله، 2014-2015م، ص 110-29- البوصة: وحدة قياس للطول، مقدارها 2,27 سنتيمتر. 30- الوثيقة 453 المجموعة 3190 المكتبة الوطنية الحامة. 31- الوثيقة 446 المجموعة 3190 المكتبة الوطنية الحامة. 32- إلا أن القنصل يستغلون الجوازات لصالح بلدانهم، كما يتاجرون بها، فالقنصل الإنجليزي في طرابلس الغرب اشتكى من زميله في جنوة، بسبب أنه كان يبيع الجوزات ب: 30 دولار. ينظر: رحمونة بليل: القناصل والقنصليات، مرجع سابق، ص 140. 33- الرسالة المؤرخة في الجزائر 28 فبراير 1747م، للإطلاع أكثر ينظر: Torbjorn Odegaard, les Correspondances de Ludolf Hammeken. Op.cit p103

34- بالنسبة لكل من هولندا، والبرتغال، والسويد، والترويج، فهي تدفع ضريبة كل سنتين: بينما فرنسا، وبريطانيا، والولايات الإيطالية كالبنديقية، فهي تدفعها نقدا أعتادا. للإطلاع أكثر ينظر: مولود قاسم نابت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2012م، ص 77-35- قنان جمال: نصوص ووثائق، مرجع سابق، ص 221.

36- Torbjorn Odegaard, les Correspondances de Ludolf Hammeken. op.cit.p97

37- عزيز سامح التري: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، مرجع سابق، ص 512.

الملاحق: الوثيقة رقم 452 من المجموعة 3190: بيان هدايا الدنمارك لإيالة الجزائر.

